العرب
الجمعة 2021/11/26
السنة 44 العدد 12252

الإصلاحات تدعم ثقة مستثمري السندات في السوق العمانية

مسقط – أكد محللون أن مضي سلطنة عمان في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سيجعلها محل ثقة أكبر من قبل مستثمري السندات في الأسواق الناشئة خلال العام المقبل.

وتضررت المالية العامة للبلاد جراء هبوط أسعار النفط طيلة السنوات الأربع الماضية، وسط مساع حكومية لكبح عجز مالي آخذ في الاتساع عبر تنويع الاقتصاد الذي يرى بعض المتابعين أنه لا يزال يسير ببطء شديد.

عبدالقادر حسين

عُمان سوق آمنة وجاذبة للاستثمار بفضل الانضباط القانوني

ويُنظر إلى بيع السندات على أنه اختبار لقدرة عُمان على طرق أسواق الدين الخارجية رغم خفض وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الرئيسية تصنيف السلطنة إلى عالي المخاطر قبل أشهر، وهو يأتي وسط أوضاع تبدو مواتية في الأسواق الناشئة.

وأعطت الضغوط المالية التي يعاني منها الاقتصاد العماني بسبب مخلفات الأزمة الصحية لمحة واضحة عن السيناريوهات المحتملة أمام الحكومة لترتيب الأولويات المتمثلة في اعتماد الآليات المناسبة للمواءمة بين أهداف موازنة 2021 وتحديات المستقبل.

وقال رئيس إدارة أصول الدخل الثابت في أرقام كابيتال عبدالقادر حسين، في تصريحات نقلتها الخميس وكالة بلومبرغ الشرق، إن "سوقَيْ سلطنة عمان ومصر ستكونان الأفضل في المنطقة خلال العام المقبل لمستثمري سندات الأسواق الناشئة".

واعتبر حسين أن عمان سوق آمنة وجاذبة للاستثمار، وأداء اقتصادها أفضل مع ارتفاع أسعار النفط، فضلا عن الانضباط التشريعي والقانوني.

وثمة عاملان أساسيان سيساهمان في تنمية عوائد سندات الأسواق الناشئة هما أسعار الفائدة الأميركية وهوامش الائتمان على السندات.

وتتوقع مسقط عجزا في موازنة 2021 يبلغ 2.24 مليار ريال (5.82 مليار دولار) هذا العام. ولتعويض العجز تهدف الحكومة إلى جمع 1.6 مليار ريال من خلال الاقتراض وسحب 600 مليون ريال من احتياطاتها.

لكن حسين يرى أن عُمان المصنفة دون الدرجة الجديرة بالاستثمار من قبل وكالات التصنيف الدولية تنطوي على فرصة جيدة للبنوك الإقليمية الأصغر نظرا لزيادة تكاليف الاقتراض.

وتعتبر البلاد أكثر عرضة لخطر تقلبات أسعار النفط مقارنة مع معظم جيرانها الأكثر ثراء في الخليج، وهي منتج صغير للخام وتنوء بعبء مستويات مرتفعة من الدّيون.

وتشير تقديرات وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيفات إلى أن إجمالي الدين العماني الخارجي المستحق هذا العام والعام القادم سيبلغ 10.7 مليار دولار، بما يقارب 7.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

جيرا اليابانية تفضّ شراكتها مع قطر في مشروع للغاز

طوكيو – أعلنت جيرا أكبر شركة لتوليد الكهرباء في اليابان الخميس أنها ستفضّ شراكتها مع قطر في مشروع طويل الأمد للغاز بسبب التغييرات، التي باتت السمة الطاغية على السوق.

وقال ساتوشي أونودا الرئيس التنفيذي للشركة اليابانية، إن جيرا "لن تجدد عقودها طويلة الأمد في مشروع قطر غاز 1 للغاز الطبيعي المسال"، والتي ينقضي أجلها في الشهر المقبل.

ساتوشي أونودا

تطورات سوق الغاز تعيق استمرارنا في العقود طويلة الأمد

وأضاف خلال مؤتمر صحافي عقد في طوكيو إنه "بات من الصعب علينا الاستمرار في العقود الكبيرة طويلة الأمد، نظرا لتطورات سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية والاتجاه العالمي لإزالة الكربون وتحرير أسواق الكهرباء والغاز المحلية".

وتستورد جيرا، وهي مشروع مشترك للوقود وتوليد الكهرباء بين شركة طوكيو القابضة للكهرباء وشركة تشوبو للطاقة الكهربائية، حوالي 5.5 مليون طن سنويا من المشروع عبر عقود طويلة الأمد تشمل اتفاقا مدته 25 عاما أبرمته تشوبو وقطر غاز في العام 1997.

وطيلة فترة العقد المبرم منذ ذلك التاريخ كانت الشركة، التي تعتبر أحد أكبر مشتري الغاز الطبيعي المسال في العالم والتي اشترت نحو 30 مليون طن في السنة المالية المنتهية في مارس الماضي، تستورد قرابة 20 في المئة من إجمالي واردات الغاز الطبيعي من مشروع قطر غاز 1.

وأكد أونودا أن جيرا تسعى إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الدوحة نظرا لاستمرار بعض العقود بمدد أخرى، فضلا عن أن البلد الخليجي، من الممكن أن يكون شريكا في أنواع من الوقود النظيف مثل الأمونيا والهيدروجين.

وتواجه قطر وهي إحدى كبار منتجي الغاز في العالم، منافسة متزايدة من تدفقات جديدة من الغاز الطبيعي المسال القادم من مصادر من بينها أستراليا وروسيا.

ويشجع ذلك المشترين للضغط من أجل الحصول على أسعار أرخص والمزيد من السيطرة عبر عقود أقصر أجلا وحقوق لتحويل أو إعادة بيع شحنات لا يرغبون فيها على سبيل المثال.

وتعتمد شركة قطر للطاقة التي غيرت اسمها قبل أسابيع من قطر للبترول، وتملك شركتي قطر غاز وراس غاز، على زبائن تقودهم جيرا، ولكن خطوة الشركة اليابانية ستفقدها حصة في السوق اليابانية.

الإمدادات لا يمكن أن تصل السوق دون مراقبة

الكفاءة أهم من التعامل مع الأدوات

الرياض تستعد لجولة جديدة في خصخصة الشركات الحكومية

الحكومة تضع آخر اللمسات لعرض 160 صفقة من البرنامج

رجّح محللون ظهور سباق محتدم بين الشركات العالمية والمستثمرين بعد أن أعلنت السعودية أنها ستطلق جولة جديدة من صفقات الخصخصة التي تراهن عليها الحكومة من أجل استكمال برنامجها المتعلق بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أعلى استفادة ممكنة من تطوير كفاءة أعمال الكيانات الحكومية.

الرياض – كشف وزير المالية السعودي محمد الجدعان الخميس أن بلاده تعكف على إعداد العشرات من صفقات خصخصة الشركات الحكومية وأنها تنوي الإعلان عن المزيد من هذه العمليات العام المقبل.

وحددت الحكومة 160 مشروعا في 16 قطاعا بما في ذلك مبيعات الأصول والشراكات بين القطاعين العام والخاص حتى عام 2025، على أن تشمل مبيعات الأصول الفنادق المملوكة للحكومة وأبراج البث التلفزيوني ومحطات تبريد المياه وتحليتها.

وأكد الجدعان خلال ندوة حول الاستقرار المالي تم بثها افتراضيا أنه ليست هنالك أولويات لقطاعات محددة وإنما الأولوية ستكون داخل القطاعات للمشاريع الأكثر أثرا.

وقال "لن يتم تخصيص القطاع الصحي كتقديم خدمة، وإنما ستُخصص أجزاء من القطاع التي يمكن تخصيصها مثل الأشعة وغيرها"، مشيرا إلى خطط خصخصة مؤسسات في قطاعي التعليم واللوجستيات ماضية في طريقها.

وفي وقت سابق هذا العام علقت الرياض خصخصة محطة رأس الخير لتحلية المياه وتوليد الكهرباء، وهي واحدة من عدد من الأصول المملوكة للدولة التي استهدفت الحكومة بيعها لتقليل الضغط على إنفاق رأس المال وتنويع الإيرادات دون الاعتماد على النفط.

ومن المتوقع أن تتجه أنظار الكثير من الشركات العالمية لاقتناص الفرص الكبيرة التي يتيحها برنامج الخصخصة، خاصة وأن الكثير من المصارف العالمية لديها خطط لتوسيع نشاطها في السعودية استعدادا لاتساع النشاطات الاستثمارية المرتبطة ببرنامج الخصخصة.

ويرى الخبراء أن برنامج الخصخصة يمكن أن يحدث ثورة في برامج إعادة هيكلة الاقتصاد على أسس مستدامة وزيادة كفاءته وقدرته التنافسية.

ورجّح الجدعان أن تنشر استراتيجية التخصيص المحدثة واستراتيجية مركز التخصيص بشكل أوسع خلال النصف الثاني من العام القادم.

وفي شهر مايو الماضي قال الجدعان إن بلاده تسعى لجمع قرابة 55 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة من خلال برنامج التخصيص.

وتوقّع وزير المالية حينها جمع حوالي 38 مليار دولار من خلال مبيعات الأصول، ونحو 16.5 مليار دولار من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وكانت السعودية قد أعلنت في شهر أبريل 2016 عن رؤيتها المستقبلية حتى نهاية العقد الحالي والهادفة بالأساس إلى خفض الاعتماد على النفط، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، فيما تعتبر الخصخصة أحد 12 برنامجا يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ويركز برنامج الخصخصة الذي يعد أحد البرامج الرئيسية التي تعوّل عليها السعودية لبلوغ أهدافها ضمن استراتيجية "رؤية 2030"، على تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وتوفير المزيد من الوظائف.

وتستهدف خصخصة الخدمات تقليل تكلفتها من خلال دور المنافسة بين شركات القطاع الخاص في ضمان تأمين الخدمات بمستوى أعلى من الكفاءة من حيث التكلفة والجودة، إلى جانب تسهيل الحصول عليها.

كما تسعى الرياض إلى أن تساهم الخصخصة في جذب الاستثمارات غير الحكومية وخاصة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة من أجل دعم ميزان المدفوعات، إضافة إلى الهدف الرئيسي المتمثل في تحرير الأصول المملوكة للدولة، والذي سيعود على الحكومة بإيرادات سنوية أكبر.

واعتمد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في العام 2018 خطة تنفيذ "برنامج التخصيص" الذي يستهدف بيع أصول حكومية تتراوح قيمتها بين 9.3 و10.7 مليارات دولار في أكثر من عشرة قطاعات تشمل الموانئ والتعليم والصحة والطاقة والصناعة والثروة المعدنية والمياه والزراعة والاتصالات والرياضة.

وتعمل الحكومة من خلال برنامج الاستدامة المالية على تقليل التأثر بالعوامل الخارجية بما في ذلك تقلبات أسواق النفط عن طريق تبني قواعد مالية تحقق الاستدامة المالية والتنمية المستدامة.

وقال الجدعان إن "الحكومة السعودية مستمرة في تبنّي سياسات للتعامل مع الجائحة بإجراءات واقعية وشفافة ومسؤولة. ولفت إلى أن هذه الإجراءات وضعت المملكة في مسار التعافي والاستقرار.

محمد الجدعان

الأولوية ستكون للقطاعات التي تضم مشروعات أكثر أثرا

كما أشار الوزير السعودي خلال مداخلته إلى إطلاق الحكومة مجموعة من الإصلاحات المالية، التي تهدف إلى تغيير شامل وكلي للاقتصاد لإحداث نقلة تنموية كبرى.

وتابع "يشهد اقتصاد المملكة تعافيا تدريجيا منذ منتصف العام الماضي، وبشكل أقوى في العام الحالي، وهو ما اتضح من معدلات النمو الإيجابية في القطاع غير النفطي الحقيقي الذي سجل 8.4 في المئة خلال الربع الثاني من 2021 بدعم القطاع الخاص الذي سجل نموا بمعدل 11 في المئة".

وتظهر التقديرات الأولية للربع الثالث من العام الحالي أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نما بمعدل 6.2 في المئة، وهو ما انعكس على نتائج جيدة لأداء المالية العامة لأكبر اقتصادات المنطقة العربية.

الاستثمارات الجديدة في السعودية تنمو بوتيرة متسارعة

الرياض – واصلت الاستثمارات في السعودية وتيرة النمو هذا العام بعد استئناف النشاط الاقتصادي وذلك في أعقاب أشهر من الإغلاق جراء تفشي كورونا.

وأظهرت بيانات حديثة نشرتها وزارة الاستثمار الخميس في تقرير حمل عنوان "الاستثمار صيف 2021" أن الاستثمارات حققت زيادة بنحو 20 في المئة بنهاية الربع الثاني من 2021 مقارنة مع الفترة ذاتها قبل عام.

وبلغ إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية التي تم إصدارها 575 ترخيصا جديدا، ليسجل بذلك مستوى مرتفعا جديدا للربع الثالث على التوالي.

وكانت الاستثمارات الجديدة بالبلاد قد حققت في الربع الأول من العام الجاري زيادة بلغت 36.2 بمقارنة سنوية بعد أن وصل إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية التي تم إصدارها نحو 478 ترخيصا.

واستحوذت المشاريع المشتركة مع الشركات السعودية على الحصة الأكبر من التراخيص في الربع الثاني من العام، وحصلت على 46 في المئة من مجمل التراخيص الجديدة.

وسلط التقرير الضوء الذي تناول أهم مستجدّات المستثمرين في مختلف القطاعات، وعرض المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة، إضافة إلى أبرز الفرص الاستثمارية على منصة "استثمر في السعودية"، على أبرز مستجدات قطاع النقل والخدمات اللوجستية الذي يعد عنصرا أساسيا في رحلة البلد نحو تحقيق "رؤية 2030".

ويؤكد المسؤولون السعوديون أن ذلك يأتي انطلاقا من دور السعودية الإقليمي والعالمي كحلقة وصل بين خطوط التجارة الدولية بحكم موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط القارات الثلاث، وفرص الاستثمار في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية عن وزير النقل والخدمات اللوجستية صالح الجاسر قوله في التقرير إن بلاده "تضع قطاع النقل والخدمات اللوجستية في صميم جهودها لتحقيق أهدافها إدراكا منها لمدى أهمية هذا القطاع ومدى تقاطعه مع مجالات أخرى متعددة".

20

في المئة نسبة نمو الاستثمارات خلال الربع الثاني من 2021 بمقارنة سنوية

وأشار إلى أن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي تم الإعلان عنها مؤخرا تهدف إلى جعل السعودية مركزا عالميا للخدمات اللوجستية. كما تطمح لتحقيق أهداف استراتيجية أخرى مثل الارتقاء بجودة الحياة ورفع مستوى أداء المرافق العامّة.

وشهدت الفترة بين أبريل ويونيو الماضيين إبرام أرامكو صفقة بُنى تحتية بقيمة 12.4 مليار دولار مع تحالف دولي من المستثمرين، إضافة إلى مشاريع في السياحة والطاقة والترفيه والصناعة والتعدين والتعليم والخدمات المالية والأغذية والمشروبات والرعاية الصحية وعلوم الحياة وريادة الأعمال والابتكار والتجزئة.

وكان من أبرز مستجدات المشاريع الضخمة دخول شركة نيوم وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في مشروع مشترك لإنشاء أكبر حديقة مرجانية في العالم.

وكذلك توقيع شركة نيوم وشركة أسماك تبوك مذكرة تفاهم لتطوير أكبر مزرعة للأسماك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.